



# الآثار الاقتصادية لبرامج تحرير التجارة:

1. رفع معدلات نمو الانتاج وتحسين الانتاجية.
2. استغلال وفورات الحجم.
3. رفع معدلات التصدير وتنويعه.
4. تخفيض عجز الميزان التجاري.

## 1- رفع معدلات نمو الانتاج وتحسين الانتاجية:

\* يمكن أن يقسم نمو الانتاج إلى قسمين:

- قسم يتأتى من زيادة في حجم الموارد .
- قسم ناتج عن استغلال أفضل للموارد المتاحة (أي ارتفاع في انتاجية عناصر الانتاج) .

\* تحرير التجارة أو رفع الحماية يسمح لمعدلات نمو أكبر من خلال توفر موارد أكبر، وتحسين انتاجية عناصر الانتاج.





- \* رصد تأثير برامج تحرير التجارة يجب أن يكون على المستوى القطاعي ولاسيما تلك التي رفعت عنها الحماية.
- \* أثبتت الكثير من الدراسات إلى وجود علاقة طردية بين الانفتاح والنمو الاقتصادي.

## 2- استغلال وفورات الحجم:

- \* إن الانفتاح على الخارج خاصة من حيث رفع الحماية من شأنه الحد من القوى الاحتكارية ويسمح باستغلال وفورات الحجم.
- \* تقاس القوى الاحتكارية بالفرق بين السعر الممارس حالياً والكلفة الحدية (Marginal Cost)، فكلما كان هذا الفرق كبيراً كلما كانت القوى الاحتكارية أكبر.
- \* الدراسات المتوافرة في هذا المجال هي في معظمها للدول المتقدمة، والتي أثبتت وجود علاقة واضحة بين درجة الانفتاح واستغلال وفورات الحجم.





### 3- رفع معدلات التصدير وتنويعه:

- \* يلعب تشجيع التصدير وتنويعه دوراً هاماً في برامج تحرير التجارة إذ أن ارتفاع الصادرات يضمن عائدات من العملة الصعبة.
- \* وبالتالي فإن سياسة تشجيع التصدير تضمن تحسناً في وضع ميزان المدفوعات وارتفاعاً في معدلات النمو وانخفاضاً في معدلات البطالة.
- \* كما ذكرنا سابقاً هنالك بعض العوائق التي تحول دون تقدم قطاع التصدير، ولكن فإن رفع الحماية من خلال تخفيض المستوى العام للرسوم الجمركية وتخفيض قيمة العملة من شأنه التقليل من حدة هذه العوائق.
- \* من المنطقي أن يكون تأثير تحرير التجارة على معدلات التصدير أسرع من تأثيره على تنويعها.

#### 4- تخفيض عجز الميزان التجاري:

- \* يتوقف تأثير برامج تحرير التجارة على الميزان التجاري على تأثيرها على الصادرات والواردات في نفس الوقت.
- \* في حين تؤثر برامج التحرير تأثيراً سريعاً وواضحاً على الواردات (خاصة من خلال الحوافز السعرية) فإن التأثير على الصادرات يتوقف أيضاً على درجة تعديل هذه الحوافز ومدى الاستجابة لتلك الحوافز.
- \* كما أن التأثير على الميزان التجاري يتوقف على نوع الحوافز التي يبدأ بتطبيقها أولاً:



- إذا ابتداء البرنامج باستعمال حوافز تشجيع التصدير (مثل خفض قيمة العملة) قبل الشروع في رفع الحماية عن الواردات، سوف يؤدي ذلك إلى تحسن في الميزان التجاري يتبعه تقلص نتيجة تفاقم الواردات.
- أما إذا وقع العكس فإن الأثر المباشر لتحرير التجارة يكون سلبياً في البداية ثم إيجابياً فيما بعد .

\* إن التأثير على الميزان التجاري ينبغي دراسته على فترة طويلة للأخذ بعين الاعتبار وجود فترة تصحيح (Adjustment Period)، أي فترة انتقالية تتأقلم فيها المتغيرات الأساسية (الصادرات والواردات) إلى الحوافز المطبقة.





# الآثار على عجز الموازنة العامة للدولة (Fiscal Deficit):

- تؤدي عملية تصحيح الرسوم الجمركية (تخفيض) إلى آثار سلبية على إيرادات الحكومة.
- تتضمن برامج تحرير التجارة إما تعديلاً في الرسوم الجمركية أو إزالة القيود الكمية، أو تعديل في أسعار الصرف.
- إذا كان هنالك عجز في الموازنة العامة نتيجة نقص الإيرادات الواردة من الرسوم الجمركية، قد تلجأ بعض الدول إلى سياسة نقدية توسعية لتمويل العجز، وبالتالي إلى زيادة التضخم وما يتبع ذلك من آثار سلبية.

- تقوم بعض الدول مثلاً بتخفيف من آثار العجز الناجم عن تقلص الإيرادات الجمركية بفرض ضريبة على القيمة المضافة (VAT) - المكسيك مثلاً.
- تشير تجارب الدول إلى ضرورة تصحيح الخلل في الموازنة العامة في بداية عملية الإصلاح.
- تقوم بعض الدول بتنفيذ برامج الخصخصة لديها بهدف تقليص النفقات وبالتالي تخفيض عجز الموازنة العامة.





# الآثار الاجتماعية لبرامج تحرير التجارة:

- تعتبر الآثار الاجتماعية من أصعب الجوانب من حيث التقييم.
- تأثير برامج تحرير التجارة على توزيع الدخل والطبقات الفقيرة كان وما زال مثار جدل كبير.
- تكتسب الآثار الاجتماعية أهمية خاصة نظراً لأن أي برنامج يؤثر سلباً على توزيع الدخل والطبقات الفقيرة مآله الفشل حتى لو صمم من حيث آلياته أحسن تصميم.

● تقسم المصاعب المتعلقة بتقييم آثار برامج تحرير التجارة على توزيع الدخل إلى قسمين:

\* القسم الأول: متعلق بالاختلاف حول مفهوم توزيع الدخل .

\* القسم الثاني: متعلق بالبيانات وعدم توفرها .





• ويمكن تحديد مفهوم توزيع الدخل بأربعة عناصر:

\* التوزيع الوظيفي للدخل (Functional Distribution of Income)

ويخص توزيع الدخل على مختلف عناصر الإنتاج مثل العمالة ورأس المال... الخ.

\* التوزيع الجهوي (Regional Distribution) أي توزيع الدخل بين القطاع

الريفي والقطاع الحضري.



\* التوزيع القطاعي (Sectoral Distribution) أي بين مختلف القطاعات الاقتصادية من زراعة صناعة وخدمات.

\* التوزيع حسب الملكية (Distribution by Type of Ownership) ويشمل توزيع الدخل بين قطاع الحكومة والقطاع الخاص.



• ينعكس مفعول برامج تحرير التجارة من خلال تغيير الأسعار النسبية بين سلع قابلة للمتاجرة و سلع غير قابلة للمتاجرة، ومن خلال تركيبة وهيكل العرض والطلب. وبالتالي فإن تأثير هذه البرامج يشمل كافة أوجه توزيع الدخل المذكورة أعلاه.

• ولكن يبقى السؤال المطروح: أي توزيع دخل أهم من غيره؟ الجواب يتوقف على هدف الدراسة أو هدف التقييم.

• وتتضاعف المصاعب إذا أخذنا بعين الاعتبار قلة البيانات ذات العلاقة بتوزيع الدخل.

- أما صعوبة تقييم تأثير برامج تحرير التجارة على الطبقات الفقيرة فتتمثل في أن الفقراء في المجتمع مجموعة غير متجانسة:
  - \* يصعب حصرها جغرافياً (الريف مثلاً) .
  - \* ويصعب حصرها من حيث الأنشطة الاقتصادية التي تعاطاها (الزراعة، القطاع غير الرسمي . . . الخ) .
  - \* يصعب تحديد أنواع الإتفاق الخاصة بها .
  - \* وإذا تم حصر هذه الطبقات الفقيرة في القطاع غير الرسمي، فإن عدم تغطية هذا القطاع من الإحصاءات الرسمية يجعل التقسيم أمراً بالغ الصعوبة .



- نظراً للمصاعب السالفة الذكر اعتمدت الدراسات التي قيّمت الآثار الاجتماعية لبرامج تحرير التجارة بعض المؤشرات منها:
  - \* حصة الأجور في الدخل القومي .
  - \* المستوى الاستهلاك للفرد الواحد .
  - \* مستوى النفقات الحكومية والاجتماعية .
  - \* برامج النهوض بالطبقات الفقيرة (Safety Net Programs) .

## 1- حصة الأجور في الدخل القومي:

\* يمكن أن يتسبب رفع الحماية- الذي يمثل ركيزة برامج التحرير- في تدهور بعض الشركات أو القطاعات التي لا تستطيع أن تواجه المنافسة الخارجية.

\* يؤدي ذلك إلى تسريح العمالة، خاصة غير المتخصصة، مما ينجم عنه ارتفاع معدلات البطالة.



\* إن تراجع حصة الأجور في الدخل القومي يشير إلى تفاقم البطالة وتدني مستوى المعيشة.

\* التيار المعاكس لهذا الرأي يشير إلى إمكانية "رسكلة" (Recycling) العمالة التي سرحت من القطاعات المتقهقرة في قطاعات مستفيدة من توسع رقعة التصدير.



## 2- مستوى الاستهلاك للفرد الواحد:

- \* يعبر مستوى الاستهلاك للفرد الواحد عن مستوى الرفاهية.
- \* فتدني مستوى الاستهلاك الحقيقي يعني تدهوراً في مستوى المعيشة.
- \* لكن الدراسات لا تؤكد أيه استنتاجات قاطعة في هذا المجال.



### 3- مستوى النفقات الاجتماعية:

- \* عادةً ما تكون الطبقات الفقيرة من أكبر المستفيدين من التقديمات الاجتماعية (الصحة، التعليم، النقل العام، ... الخ).
- \* وبالتالي، فإن تقلص هذه النفقات خلال البرنامج دليل على تفهقر مستوى هؤلاء ويقاس بحجم الاتفاق الاجتماعي إلى الناتج المحلي.
- \* نتائج الدراسات في هذا المجال لا يمكن تعميمها.

#### 4- برامج النهوض بالطبقات الفقيرة:

- \* تلجأ العديد من الدول التي تحرر تجارتها إلى إنشاء برامج للنهوض بالطبقات الفقيرة.
- \* إن وجود هذه البرامج يدل في حد ذاته على وجود تأثير سلبي محتمل على هذه الطبقات.
- \* وكلما زادت أهمية هذه البرامج وتقديمتها كلما كان ذلك مؤشراً على وجود آثار سلبية حادة.



# آثار تحرير التجارة على العمالة:

- يختلف تأثير تحرير التجارة على الشركات باختلاف كثافة العمالة في تلك الشركات.
- يؤثر تحرير التجارة على الشركات من ناحيتين:
  - \* يحسن ربحية الشركات أو القطاعات المنتجة للسلع القابلة للتصدير.
  - \* يقلص حوافز الشركات نتيجة سياسة إحلال الواردات.

- تؤثر برامج تحرير التجارة الخارجية على الشركات على المدى الطويل، أما على المدى القصير فقد تضطر بعض القطاعات لتسريح جزء من عمالتها .
- تشير الدراسات بأن الدول التي اتبعت سياسة الانفتاح قد كان لها سجلاً جيداً من حيث خلق الوظائف والعمالة على المدى الطويل على عكس الدول التي اتبعت سياسة إحلال الواردات .



- تعتبر الصناعات الموجهة للتصدير ذات عمالة كثيفة على وجه العموم، على عكس القطاعات الأخرى في الاقتصاد .
- تؤثر سياسة الإحلال التي تتبعها بعض الدول على العمالة على المدى القصير ولكن قد يتم توظيفهم في القطاعات القابلة للتصدير .